

بالفيديو.. د. عوض: أولوياتنا المشاركة في الانتخابات بقائمة فتحاوية موحدة وإلا فإحزابنا "قائمة وطنية"



17 أكتوبر 2019 - 19:43

قال عضو المجلس الثوري لـ"حركة فتح" د. عبد الحكيم عوض، اليوم الخميس، إن "الشرعيات الفلسطينية انتهت منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث لم تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ 10 سنوات".

وأضاف عوض، خلال برنامج "بصراحة" المذاع على قناة "الكوفية"، إن شعبنا الفلسطيني يعيش على مدار 12 عام الكثير من الاخفاقات الممثلة في استمرار الانقسام وقطع الرواتب وفشل المصالحة الوطنية، وتوجت بما يسمى بصفقة القرن التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية.

ملاذ أمن للخروج من الأزمات

وأشار عوض، إلى أن الشعب الفلسطيني ينتظر انتخابات ليس من أجل تسويق بضاعة فاسدة أو تجديد شرعية "أبو مازن" التي هي موضع جدل، أو المماثلة والتسويق ورمي الكرة في ملعب الآخر.

وأكد: "نريد انتخابات بنية صادقة لنعيد للمؤسسات هيبته وقوتها ونعيد للشعب قوته في مواجهة الاحتلال، مشككا في دعوة الرئيس عباس لاجراء الانتخابات، قائلا: "حتى تجرى الانتخابات يجب تهيئة مناخ وطني للقيام بالعملية الديمقراطية"، فالانتخابات حق دستوري مشروع لكل فلسطيني، ينبغي للارادة الشعبية ان تنخرط فيها.

دعوة جوفاء معلقة في الهواء

وأوضح عوض بأن اجراء الانتخابات هذا يعني ضرورة ان تسير على ثلاث مسارات متوازية، الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، مشيرا: "المجلس الوطني الفلسطيني أكبر مؤسسات منظمة التحرير يتم اختيار اعضائها بالتعيين بين فصائل المنظمة".

وأكد عوض أن تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح يرى بأن الانتخابات العامة هي الطريق الأنجح للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، مضيفا: "نحن نريد انتخابات

وطنية شاملة عليها اجماع وطني لتكون المخرج اللازمة التي يعيشها النظام الفلسطيني، وإن لم يحدث ذلك فنحن ذاهبون لكارثة أكبر من تلك التي نعيشها".

هل هي دعوة جوفاء ؟

وأضاف عوض، أبو مازن في أكثر من مناسبة وعد الشعب الفلسطيني بأنه لا يريد ترشيح نفسه مجدداً، والسؤال هنا: "من حوّل حسين الشيخ أن يتحدث بلسان الفتحاويين برترشيح عباس كمرشح وحيد عن حركة فتح"، مضيفاً: "تصريحات الشيخ جاءت لارضاء ابو مازن لكي يضل محافظاً على الامتيازات التي يحصل عليها مقابل ذلك".

وأكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، أن "هناك أسماء كثيرة لقيادات منتفذة بالسلطة تربحت من الخلاف الفتحاوي وغذته على مدار السنوات السابقة"، مؤكداً: "مشكلتنا ليس مشكلة أسماء فليس لدينا مشكلة مع حركة فتح فهي بيتنا، مشيراً إلى أن المشكلة في العملية برمتها"، قائلاً: هل هذه الدعوة جوفاء أم دعوة بنية صادقة لاجراء الشعب الفلسطيني من الازمة التي يعايشها".

تيار الإصلاح ليس في خلاف مع حركة فتح

وأكد الدكتور عوض أن تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح ليس لديه خلاف مع حركة فتح وقياداتها ومؤسساتها، بل الخلاف جاء بقرار شخصي من الرئيس عباس. وتابع عوض، "الذين يدعون بأن هناك من طعن الحركة في الظهر، أقول لهم من الذي طعن الألاف من ابناء الحركة في ظهورهم بقطع الرواتب وفرض العقوبات والتقاعد وفصل الموظفين وقطع لقمة العيش عن الاطفال في قطاع غزة".

إقتحامات الأقصى لم يشهد لها مثيل منذ 60 عام

وحول تصريحات تصريحات "أردان" الداعية للسمع للمستوطنين باقامة شعائر يهودية في المسجد الأقصى، أكد عضو المجلس الثوري لفتح أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى لـ"تغيير الواقع بشكل كلي في القدس المحتلة بما فيها المسجد الأقصى، حيث في الأونة الأخيرة بات لدى الاحتلال شراهة في تهويد الأراضي الفلسطينية".

وأشار عوض، إلى أن أعداد المقتحمين للأقصى والحرم الابراهيمي هذه الأيام لم يشهد لها مثيل منذ أكثر من 60 عام من عمر الاحتلال، مضيفاً: "الاحتلال كان في الماضي يحسب الف حساب للاقتحامات ولكن اليوم نرى أن الأمر بات اعتيادي دون ردة فعل، وذلك بسبب حالنا المترهل ولأن اليمين الاسرائيلي الحاكم يريد تهويد المدينة المقدسة والسيطرة عليها"، لافتاً إلى أن الأمل يبقى في من يمد يد العون في القدس لتقوية صمود المقدسيين.

السلطة تقفز عن مستحقات موظفي غزة

وحول رواتب موظفين قطاع غزة واستمرار فرض العقوبات، قال د. عوض: "من الواضح أن السلطة الفلسطينية والحكومة تريدان القفز عن تلبية مستحقات موظفي قطاع غزة قبل عام 2019.

واستهجن عوض تصريحات وزارة المالية بصرف المستحقات المتراكمة منذ يناير 2019 بعد استلام جزء من اموال المقاصة دون الأخذ بعين الاعتبار ما يعانيه موظفي قطاع غزة.

ووصف هو القرار بالمجحف والظالم، والذي يأتي استكمالاً لداثرة الظلم الملقى على قطاع غزة"، متسائلاً: "لماذا لم تقدم المستحقات المسلوبة من موظفي قطاع غزة منذ سنوات، ولماذا التمييز بين موظفي الضفة وغزة؟".

تجميد حسابات المؤسسات الأهلية

وحول تجميد حسابات بنكية لعشرات المؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة، أكد عوض أن "هذه الخطوة جزء من النظرة العامة التي باتت صورة نمطية لطريقة تعامل قيادة السلطة تجاه قطاع غزة، مشدداً على أن القرار مخالف للقوانين واللوائح المعمول بها.